The social cohesion in the Syrian society-Theoretical study of the reality of social cohesion in Syrian society during the war on Syria-

Dr. Adnan Mussalam*
Amjad Hamed Alsoud**

(Received 30 / 10 / 2019. Accepted 15 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

The concept of social cohesion refers to the extent of stability in the level of social construction in terms of the relationship of the individual to his community and his relationship with others and the importance of the study as it deals with one of the subjects that have contributed to the terrorist war in Syria, this led to the weakening of social structures and aims to identify the reality of the Syrian society in terms of its cohesion or disintegration through a critical study of the reality of the situation in Syria after the terrorist war in which it was perceived.
A significant role in its occurrence at all levels of community, family, religious, and media.

Key words: (Social Cohesion), (Terrorist War on Syria), (Social Institutes**).**

* **Professor, department of sociology, college of literature and humanitarians, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Postgraduate student, college of literature and humanitarians, Damascus University, Damascus, Syria**.

التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري
دراسة نظرية لواقع التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري خلال الحرب على سورية

د. عدنان مسلّم*

أمجد حامد السعود**

(تاريخ الإيداع 30 / 10 / 2019. قبل للنشر في 15 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

يشير مفهوم التماسك الاجتماعي إلى مدى الاستقرار على مستوى البناء الاجتماعي لجهة علاقة الفرد بمجتمعه وعلاقته مع الآخرين، وتأتي أهمية الدراسة كونها تتناول إحدى الموضوعات التي قد أسهمت الحرب الإرهابية على سوريا في إحداث خلخلة كبيرة على مستويات الحوامل الاجتماعية فيها، ويهدف للتعرف إلى حال واقع المجتمع السوري من حيث تماسك بنائه أو تفككه من خلال دراسة نظرية نقدية لواقع الحال في سوريا بعد أن عصفت الحرب الإرهابية بها، وكانت أبرز النتائج تؤكد على وجود خلخلة واضحة في البناء الاجتماعي للمجتمع السوري، لعبت أسباب عديدة وأبرزها الحرب دوراً كبيراً في حدوثه على كافة المستويات المجتمعية سواءً على صعيد الأسرة أو المؤسسات الدينية أو الإعلامية.

الكلمات المفتاحية: (التماسك الاجتماعي) – (الحرب الإرهابية على سوريا) – (المؤسسات المجتمعية).

* أستاذ– قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

**طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مقدمة

يجسّد اهتمام العلماء والمفكرين بدراسة مفهوم التماسك الاجتماعي أهمية البحث العلمي في هذا المفهوم، حيث يعدّ الدين أحد أبرز المفاهيم التي توضح معالم الحياة الاجتماعية بمفاصلها المختلفة، سواءً على صعيد الضبط الاجتماعي الذي يمارسه في البناء الاجتماعي، وتنظيم العلاقات الاجتماعية فيه، وما تحمله هذه العمليّات الاجتماعية من ديناميكيات على مستوى الفعل الاجتماعي الذي يعدّ العامل الأبرز المجسّد لهذه الحالة من التماسك أو التفكك باختلاف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد من الأسرة، والمؤسسات التربوية والتعليمية، والدينية، والإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني وصولاً إلى المجتمع بأكمله.

وبالتالي فإن دراسة واقع المجتمع من حيث تماسكه أو تفككه له من الأهمية الشيء الكبير نظراً لما يترتب عليه من عمليات اجتماعية تعكس السلوك الفردي والجماعي في المجتمعات، وبناءً على واقع الحرب الإرهابية التي يعاني منها المجتمع السوري لابدّ من تكثيف الجهود البحثية النظرية والعملية للوقوف على واقع الحال فيما يخص التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري وماحلّ به من تغيرات سلبية ناتجة عن تلك الحرب.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يُشير التماسك الاجتماعي إلى مجموعة العلاقات، والتفاعلات التي تجسّد شعور مشترك بين أفراد مجتمع ما يقتسمون مصيراً واحداً هو من اختيار الجميع، لذلك يعدّ هذا المفهوم من المفاهيم التي يستند إليها علماء الاجتماع وعلماء النفس لفهم طبيعة وأنماط السلوك في المجتمعات. كما أنه مفهوم واسع يشمل جوانب عديدة اعتماداً على معطيات مادية، وكمية، ومعنوية، وبعيداً عن أي تمييز، أو عنصرية، أو عصبية، أو تطرف يضرّ بالتماسك الاجتماعي.

وليس خافياً على أحد مدى التفكك الاجتماعي الذي لحق ببنية المجتمع السوري جرّاء الحرب الدائرة منذ أكثر من ثماني سنوات، والتي أثرت على البنية التحتية لأغلب المدن والبلدات في سورية، ولم يقتصر الأمر على الحجر بل طال البشر أيضاً، على المستويات السياسية، والاجتماعية كافةً، كالأسرة والمنظمات والأحزاب، إذ تعدّ الأسرة المكوّن الأوّل والرئيس والحامل الأساسي لأي مجتمع من المجتمعات.

وفي إطار الحديث عن هذه المكوّنات الرئيسية للبناء الاجتماعي في المجتمع السوري خلال الحرب، فقد تعرّضت للكثير من التغيرات السلبية على مستوى القيم، والمفاهيم، والعلاقات، والتفاعلات بسبب الحرب الإرهابية الممارسة ضد المجتمع السوري، مما أدّى إلى بداية ظهور خلل في الأرضية التي تشكّل منظومة كاملة من القيم، والمعتقدات، والعلاقات التي كانت سائدة في الفترة ما قبل الحرب، لتأتي الحرب التي استهدفت مكوّنات البناء الاجتماعي في المجتمع السوري، وفي مقدّمتها الأسرة السوريّة بشكل لا يقلّ عن ما أنتجته من خراب ودمار في البنى التحتية لسوريا.

وتنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيس: كيف يمكن توصيف حالة التماسك الاجتماعي في المجتمع العربي السوري خلال الحرب الإرهابية الدائرة في سوريا؟

وبالتالي تتفرع منه التساؤلات الفرعية:

أ – ما هي المكونات الفاعلة في عملية التماسك الاجتماعي؟

ب – ما العوامل المؤثرة في التماسك الاجتماعي؟

ج – ماهي مظاهر التفكك الاجتماعي؟

د – ماهي المحددات الأساسية لعملية التماسك الاجتماعي؟

هـ – كيف يمكن الحفاظ على التماسك الاجتماعي القوي في المجتمع السوري؟

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تأتي الأهمية العلمية للموضوع كونه:

أ – من الموضوعات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحرب الإرهابية الممارسة ضد المجتمع السوري.

ب – يعدّ التماسك الاجتماعي من المفاهيم التي يستند عليها البناء الاجتماعي في أيّ مجتمع.

ج – إضافة معرفية علمية متواضعة لمراكز الأبحاث والدراسات الاجتماعية وغيرها من ذوي الشأن والاختصاص.

أهداف البحث:

أ – التعرف إلى العوامل المؤثرة في التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري.

ب – التعرف إلى محدّدات التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري.

ج – التعرف إلى مظاهر وتجليّات التفكك الاجتماعي الناتج عن الحرب الإرهابية على سوريا.

د – تزويد أصحاب القرار، والمسؤولين، والمفكرين بمجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعيد المجتمع إلى حالة التماسك الاجتماعي الإيجابيّة بعد سنوات عدّة من الحرب.

منهج البحث

تعتمد الدراسة في مجملها على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف وقائع الظاهرة المدروسة بدقة ويدخل في تفاصيلها الجزئية بشكل يمكننا من التنبؤ بنتائجها المستقبلية، وعليه فإن الإطار المنهجي العام للدراسة يقوم على وصف وتحليل واقع التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري وتحديد عوامل ومحددات التماسك في المجتمع السوري، وذلك من خلال الوصف والتحليل النظري الدقيق لواقع الحال في المجتمع السوري قبل الحرب وبعدها.

التعريف بمفهوم التماسك الاجتماعي

يعدّ مفهوم التماسك الاجتماعي من المفاهيم التي تمثّل ركناً أساسيّاً من أركان البناء الاجتماعي، القائم على التفاعل والعلاقات بين الأسّ الأساسي في تكوين أيّة جماعة وهو الفرد.

استخدمه الكثير من العلماء بالشروحات النظرية وبالتحليلات العلمية للظواهر الاجتماعية، خصوصاً عندما تتوافر في الفئات الاجتماعية مجموعة من المعايير تقوم على القيم والمصالح المشتركة والتزام الفرد بسلوكيّات وأخلاق جماعته.

ويشكّل مفهوم التماسك الاجتماعي مفهوماً حديثاً ومعقداً نتيجة تعدد أبعاده ومستوياته فهو يختلف باختلاف العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويتناول علاقة الفرد والمجتمع من ناحية، والعلاقات بين الأفراد أنفسهم من ناحية أخرى **(الزهراني، 2017، 102)**.

وعليه فإنّ العامل الأساسي والمحدّد لدرجة التماسك الاجتماعي في أيّ مجتمع من المجتمعات هو أنماط السلوك الممارس من قبل الأفراد، وانطلاقاً من أن سلوك الأفراد في المجتمعات هو سلوك مكتسب، ينتج عنه فعل اجتماعي تتجلّى معانيه في منظومة قيمية وأخلاقية تصبح هي المحرّك الأساسي لأي سلوك يقوم به الفرد في المجتمع، وتتعدد الأنساق الاجتماعية التي يكتسب منها الفرد منظومة القيم والأخلاق وتبلورها لديه، وتشكّل له مساراً سلوكياً واضحاً سواءً

على مستوى الفعل أو ردّ الفعل، "حيث أن المجتمع السليم الإمكانيات يعبر تعبيراً صحيحاً عن ذاته وبما أن المجتمع استمرار فإن تعطيل إمكانياته، جزئياً لا يبطل نموه ولا يعدمه وهنا قد يتضح بعض الشيء معنى الإمكانية وبالتالي قيمتها الوجودية" **(عبد المسيح، 1993م، 20)**.

المكوّنات الاجتماعية الفاعلة في عملية التماسك الاجتماعي

أ – الأسرة:

تعدّ الأسرة هي المكوّن الرئيس والأول في عملية التنشئة الاجتماعية في أيّ مجتمع من المجتمعات، والتي يستقي من خلالها الفرد القواعد، والعادات، والتقاليد، واحترام الآخر، وتحمل المسؤولية، والتعاون، والقيم، والأخلاق، وبالتالي فهي "العامل الأساسي في تشكيل الأرضيّة الخصبة الداعمة لعلمية التماسك الاجتماعي، والعكس صحيح، وتعد أول وأهم النظم الاجتماعية التي أنشأها الإنسان لتنظيم حياته في الجماعة التي تصنع جذور شخصيته الأولى وخبراته التي تستمر طوال حياته، وإن أي تغيير يحدث في النظام الأسري لابدّ أن ينعكس بدوره على النظم الاجتماعية الأخرى كما تستجيب الأسرة للتغيرات التي تحدث في المجتمع وبالتالي فهي تتأثر بالنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع وتؤثر فيها" **(عيشور وآخرون، 2013م، 1)**.

"إن المجتمع الذي يسير بجميع أجزائه نحو تحقيق أهدافه يسير بالتالي بجميع الأسر المكونة فيه، وإذ أنه لا بد من تكوين الأسرة في عملية إنتاج النوع في مجتمع يعتمد الخطة الفضلى لهذا الإنتاج فكل مجتمع يهمل الأسرة في تفاعله الشامل الكلي – أية أسرة دونما تمييز على الإطلاق لا تشمل الفعالية مجمل قوته" **(عبد المسيح، 1993م، 248)**.

إن كل أسرة في المجتمع السوري على الإطلاق يجب أن يفسح لها المجال للتساوي المطلق في الفرص فيكون المجتمع من أسر منسجمة في موكب الحياة العام – المجتمع–" **(المرجع السابق، 249)**.

وفي إطار الحديث عن الأسرة السورية لاشك في أنّ هناك تغيّرات كبيرة كانت قد طرأت على بنيتها، وهذا كان قبل الحرب الممارسة ضد المجتمع السوري، وذلك نتيجة تغيّر العديد من المفاهيم سواءً على مستوى دور الأم، والأب، أو حتى الجدّ، والجدّة، والعم ...إلخ، ونتيجةً لدخول العديد من العناصر الدخيلة على الحياة الاجتماعية للمجتمع السوري، كالتكنولوجيا الحديثة، والانترنت، والإعلام الفضائي، ووسائل التواصل الاجتماعي كوسائل يصعب ضبطها، غيّرت وبدّلت في الكثير من المفاهيم والقيم التي تربّى عليها المجتمع السوري وأضعفت من التفاعلات والعلاقات الأسرية حتى ضمن الأسرة النواة نفسها، وهيّأت الأرضية لإضعاف التماسك الاجتماعي، وجاءت الحرب التي وضّحت هذا التغيّر على السطح وأخرجته بشكله العلنيّ.

ب – المؤسسات التربوية والتعليمية:

تلعب هذه المؤسسات التربوية والتعليمية دوراً هاماً على صعيد نقل المنظومة القيمية والأخلاقية، وبثّ الوعي، والعقلانية، والمحاكمة المنطقية للأمور للأفراد في المجتمع، بالإضافة إلى القيمة العلمية التي يحصل عليها الفرد في المجتمع، سواءً على مستوى مؤسسات التربية أو التعليم العالي، "فلا يقتصر أثر التعليم على السلوك العلمي الإنتاجي بل يؤثر على السلوك الاجتماعي الثقافي للفرد، وتحاشي جوانب سلبية في الحياة (الحدّ من تشغيل الأطفال مثلاً) فهو شامل ومفتوح للجميع بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو الدين" **(عمر، حميد، 2016م، 8)**.

لذلك تتحمل هذه المؤسسات مسؤولية كبيرة لأنها تحمل على عاتقها جانبين: الأول تربوي أخلاقي قيمي، والثاني علمي معرفي، وبالتالي هي مؤسسات اجتماعية رديفة ومكمّلة للدور الذي تقوم به مؤسسة الأسرة على مستوى التماسك الاجتماعي، ومن خلال تحليل واقع هذه المؤسسات على مستوى المجتمع السوريّ، فإن الدور الذي

باتت تقوم به هذه المؤسسات يغلب عليه الطابع التعليمي المعرفي التلقيني، تغيّر فيه شكل وهيبة الأستاذ والمعلّم، وأصبحت مهنة التعليم الهدف الرئيس فيها هو تقاضي الأجور، وخرجت عن الإطار التربوي، والبنائي، والقيمي الذي كنّا نتغنّى به سابقاً، بأنّ المعلمون هم البناة الحقيقيون للأجيال، إلى أن جاءت الحرب وأظهرت على أرض الواقع ذلك الخلل على مستوى جيل من الشباب لم تكن تلك المؤسسات قادرة على تعزيز القيم، والأخلاق، والعقلانية، والمحاكمة المنطقية، والتعاون، واحترام الآخر لديه، وتمّ تركه مطيّة لتقمص أفكار وعادات خارجة عن الإطار الاجتماعي المألوف لدى الفئات الاجتماعية الأكبر سناً، وبالتالي ضعفت الأرضيّة التي يقوم عليها التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري لدى فئة في غاية الأهميّة من الفئات العمرية المشكلة للمجتمع السوري وهي الشباب.

ج – المؤسسات الإعلامية:

تعدّ هذه المؤسسات من أبرز المؤسسات التي بات لها دوراً توجيهياً كبيراً على المستويات كافةً، سواءً السياسي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو التربوي، وهي قادرة على أن تقوم بدور الحكيم الموّجه أو الشرير المدّمر، وذلك لما تمتلكه من ميّزات جعلت منها السلاح الأقوى حالياً في أيدي القوى الاستعمارية من خلال أدواتها التي تبثّ محتوى موّجه لضرب أساسات وقواعد الحوامل الاجتماعية لأيّ بناء اجتماعي، وبالتالي هي قادرة على ضرب مقوّمات التماسك الاجتماعي، اعتماداً على عوامل الجذب التي تمتلكها والتي تمرّر من خلالها أفكاراً برّاقةً في الشكل خبيثة في المضمون، تعمل على تخريب وخلخلة منظومات القيم التي تعدّ الحامل الرئيس لعملية التماسك الاجتماعي في أيّ مجتمع، "فوسائل الإعلام تعمل على جذب الجمهور من خلال توجيهه باتجاهات معينة مخطط لها، ويأتي هذا التوجيه بقدر ما لدى الجمهور في المجتمع من ثقافة ودراية بالعديد من القضايا والأفكار والمعلومات، كما يسهم في خلق نموذج ثقافي استهلاكي عالمي قد يؤدي إلى تهديد الثقافات القومية من خلال بزوغ أنماط سلوكية وثقافية جديدة في المجتمع" **(كنعان، 2014م، 6)**.

وإذا ما نظرنا إلى محتوى مضمون المادة الإعلامية المقدّمة في وسائل الإعلام في سوريا في فترة ما قبل الحرب، يتبيّن بأنّ الكثير منها أصبح فارغاً في المضمون يشوبه التكرار والنمطية سواءً على مستوى المواد الإخبارية أو البرامج الثقافية أو حتى برامج التسلية، وباتت الدراما عاملاً مشوهاً لتاريخ وقيم المجتمع السوري، والمرأة السورية، وأصبحت تحرّض على العنف، وتستخدم مختلف الأساليب التي تصل من خلالها إلى الربح المادي على حساب المضمون الذي يجب أن تحمله، بل وأكثر من ذلك أصبحت وسائل الإعلام هذه منبراً لبثّ وتقديم منظومات قيمية وعادات وطرق حياة غير مألوفة في مجتمعنا السوري، والتي تقدّم نفسها بعوامل جذب إعلامية للأفراد في المجتمع السوري على أنها قمة في التطور والتقدّم الحضاريّ، ولكن المتابع للبناءات الاجتماعية لهذه المجتمعات قادر على كشف زيف وخبث تلك المواد الإعلامية، من مسلسلات وأفلام تركية، وأمريكيّة، وأوروبيّة...إلخ، إلى أن جاءت الحرب وأظهرت فترة الفراغ الإعلامي للمؤسسات الإعلامية التي عاشها المجتمع السوري، والتي ولّدت نوعاً من انعدام الثقة بمضمون المواد الإعلامية المقدّمة من قبلها، ليرى نفسه بحالة متسارعة من الأحداث السياسية والعسكرية، وارتكز في بدايتها على تلك المؤسسات الإعلامية المضلّلة، ريثما تتّبه الإعلام الوطني لحقيقة الأمر بأنّه قد كان هناك خللاً في عمل مؤسساته، وعمل على

إعادة تقديم نفسه بالشكل الذي يتناسب مع خطورة ما تبثّه وسائل الإعلام المغرضة، من أفكار، وقيم، شكّلت تهديداً حقيقياً للبناء الاجتماعي وكوّنت أرضية هشّة ومتصدّعة للتماسك الاجتماعي في المجتمع السوريّ.

د – التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية:

وتشمل مختلف التنظيمات والأحزاب والمؤسسات والنقابات والنوادي ومنظمات المجتمع المدني، والتي يرى فيها الفرد في المجتمع مكاناً يحقّق له إشباع غريزة الانتماء من خلال مجموعة العلاقات التي تحكم طبيعة تواجد الأفراد في هذه التنظيمات (مشاركة– تعاون – تكافل اجتماعي – احترام متبادل ...إلخ)، وكيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض، وما يتحتّم عليه من واجبات ومسؤوليّات تجاه المجتمع ككل،

هذا الأمر فقد فاعليته على مستوى المجتمع السوري نوعاً ما في الفترة ما قبل الحرب، حيث أصاب الفتور هذه التنظيمات والمؤسسات على الأصعدة كافةً، سواءً السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وخرجت بعض المنظمات عن الطريق الصحيح الذي كانت تمارسه خلال فترات سابقة، والذي كان يشكّل إطاراً عاماً موّجهاً للفعل الاجتماعي لدى مختلف الفئات العمرية، والفكرية، والثقافية، وأصبح الجمود والتكرار والنمطية يشوب عملها بشكل كبير، وانخفضت وتيرة الأنشطة والفعاليّات التي تعطي الشكل أو الملامح العامة لهويّة وطنيّة معزّزة بثقافة الانتماء، ممّا أدى إلى تحوّل كبير في مراكز الاستقطاب في المجتمع وبالأخص لدى فئات الشباب، وشكّل ذلك فجوة كبيرة بين اهتماماتهم وطاقاتهم، وبين ما تقدّمه هذه التنظيمات والمؤسسات من عوامل استقطاب وجذب، وجاءت الحرب الإرهابية على المجتمع السوري لتواجه بيئة هشّة ذات منظومة قيمية ضعيفة وحاضنة للفكر والثقافات الدخيلة، والتي تورّط فيها الكثير منهم نتيجة استقطابهم من قبل تنظيمات جماعات إرهابية، حملت فكراً إرهابياً تكفيرياً ملأ هذا الفراغ لفئات افتقدت لمعنى القيم والثقة واحترام الآخر وتحمّل المسؤولية، و في إطار التعددية السياسية بدأت تتشكل أحزاب وتيّارات سياسية مرّخصة، وهي في حقيقة الأمر عبارة عن مقرّات وبنى تنظيمية يغيب عنها الفعل الاجتماعي الهادف والموّجه لخدمة المجتمع، والمعزّز للتماسك الاجتماعي فيه، على صعيد الشرائح العمرية والفكرية كافةً، وبالأخص الشباب والمفكرين، ممّا أدّى إلى قلب منظومة القيم المعزّزة للتماسك الاجتماعي رأساً على عقب، فأصبح احترام القانون والدولة ضعفاً، وأصبحت السرقة والنصب والاحتيال (شطارة) وحقّ لكلّ من حمل السلاح وسرق من الناس ممتلكاتهم، كلّ ذلك أسهم في تشكّل أرضية هشة للتماسك الاجتماعي في سوريا.

هـ – المؤسسات الدينية والدعوية:

تعدّ هذه المؤسسات أيضاً من أكثر المؤسسات أهميةً نظراً لما لها من دور كبير على صعيد المجتمعات، في إرساء دعائم القيم والأخلاق والتسامح والعقلانية في التفكير، وانطلاقاً من مقولة (كارل ماركس – Karl Marx) ((الدين أفيون الشعوب)) يمكن فهم أهمية وفاعلية هذا الدور لهذه المؤسسات، وخصوصاً على صعيد المجتمعات العربية التي تتمتع بنوع من الحساسية الدينية، لذلك فالدين هو عامل جذب واستقطاب فاعل ومؤثر جداً على مستوى الفعل الاجتماعي للأفراد في المجتمعات كافةً، ودائماً ما كان يستغّل من قبل القوى الاستعمارية لاختراق المجتمعات وهدم البناءات الاجتماعية، من خلال بثّ أدوات هذه القوى لفكر التكفير الطائفية وإقصاء الآخر، لذلك من الضروري أن يكون هناك مؤسسات دينية على اختلافها تبرز الدين بشكله الصحيح السمح، وبثّ الأخلاق والقيم الدينية الصحيحة، ونبذ التطرف والتكفير، من خلال الندوات الحوارية المستمرة، وتشكيل حلقات العلم الدعوية السمحة التي تظهر الوجه الحقيقي للدين، وإبراز أهمية التنوع في الثقافات والأديان في بناء المجتمعات، "فهي تقوم بأدوار مهمة في الحياة الاجتماعية سعي تعاليم كافة الأديان إلى وحدة المجتمع وتماسكه حيث يعتبر المسجد أو الكنيسة أو أي مؤسسة دينية

أخرى من أهم العوامل التي تشيع أواصر المحبة والأخوة بين أفراد المجتمع بتلاقيهم عدة مرات في الأسبوع أو حتى اليوم الواحد، ويتشاورون في أمور دينهم ودنياهم بعيداً عن الكبرياء والأنانية، لا فرق بين غني وفقير، وبين عالم وجاهل، أو كبير وصغير" **(محمد، د:ت، 6)**.

وفي الفترة التي سبقت الحرب الإرهابية الممارسة على المجتمع السوري كان هناك تقصيراً كبيراً على مستوى الدور الفاعل لهذه المؤسسات الدينية والجهات الدعوية، بدءً من الجوامع والكنائس وحتى المؤسسات الرسمية الناظمة للشؤون الدينية من دور إفتاء ووزارة أوقاف...إلخ، وبات التركيز موجهاً على المحافظات والمدن الرئيسية في المجتمع السوري، وعدم توجيه الأنظار إلى الشؤون الدينية وإلى ممارسات الدعاة أنفسهم في المناطق النائية، وبالتالي باتت هذه الفئات الاجتماعية مادةً وهدفاً لأصحاب الفكر الإرهابي التكفيري المتطرف، التي هيّأت الأرضية الخصبة لنشوء تيّارات دينية متطرفة تحمل من الدين شعاراً لتبرير ممارساتها الإرهابية، من خلال نشر الفكر الإرهابي التكفيري إما من خلال غسل الأدمغة وإما بالسلاح، وبدأت تتشكل منظومات فكرية قيمية قائمة على الطائفية والتكفير، وإقصاء الآخر، وهدر الدماء، وتحليل النكاح غير الشرعي بإطلاق فتاوى دينية لا تمت للدين بصلة، وبالتالي ضرب ذلك بصميم التماسك الاجتماعي في الباء الاجتماعي للمجتمع السوري.

بناءً على ما تمّ ذكره يمكن القول بأن تقاعساً كبيراً قد حدث على مستوى الجهات الفاعلة في بناء مجتمع متماسك، أدّى إلى تصدّع وهشاشة في الأرضية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي في سوريا، وجاءت الحرب الإرهابية الممارسة ضدّ المجتمع السوري لتجد بنياناً اجتماعيّاً متصدّعاً، غير محصّن بالأطر والحوامل القادرة على نبذ أيّ مفرز من مفرزات هذه الحرب، وبالتالي بدأ ما تبقى من ثوابت اجتماعية بالتلاشي، ليحلّ محلّه فكر وثقافات دخيلة وموّجهة من قبل القوى الاستعمارية الإرهابية، ممّا أدّى إلى غياب شبه تام لمفهوم التماسك الاجتماعي في المجتمع السوريّ.

العوامل المؤثرة في التماسك الاجتماعي

يتجسّد مفهوم التماسك الاجتماعي في الحفاظ على الكيان والبناء الاجتماعي لأيّ مجتمع، من أيّة عوامل يمكن أن تخترقه وتخلخل من بنيانه، ولعلّ أبرز العوامل التي لعبت دوراً هاماً في تصدّع البناء الاجتماعي للمجتمع السوريّ وتغيّب حالة التماسك عنه:

أ – العامل السياسيّ:

تعدّ الحروب ومفرزاتها واحدة من أكثر العوامل الهادمة للمنظومات القيمية، والبناءات الاجتماعية، وقواعد التماسك الاجتماعي في أيّ مجتمع، ويمثّل البعد الاجتماعي جانباً هاماً من الجوانب التي يسعى القائمون على الحرب الإرهابية الممارسة ضد المجتمع السوري إلى هدمه وتغيير ملامحه.

دفعت الحرب الإرهابية المجتمع السوري إلى إعادة تنظيم أولويّاته، ودفعت الأفراد إلى إعادة النظر في أهدافهم وسبل تحقيقها، وبدأت الصراعات النفسية والاجتماعية تظهر بين أفراد المجتمع، وتضاءل إلى حدّ بعيد إشباع حاجاتهم المختلفة وباتوا يشعرون بالخطر الذي يهدّد عوامل بقائهم جرّاء ارتفاع مطالب الحياة المادّية، الأمر الذي شكّل نوعاً من

الخلل في منظومة القيم، والعلاقات، والأخلاق، والتعاون، والإيثار، وشاعت الأنانية، والجشع، والاحتكار، وازدادت العزلة، مما شجّع على الانطواء وتصدّع التفاعل الاجتماعي السويّ. وقد شكّل الموقف السياسي من الحرب عاملاً من العوامل التي أدّت إلى التقسيم بين أفراد المجتمع، ليتم تصنيف الناس بين معارض للدولة وموال لها، الأمر الذي استتبعه جملة من الاصطفافات تجسّدت في المواقف والمصالح ونمط العلاقات وفق ما يمليه هذا الاصطفاف، وهذا الموقف لم يؤثّر فقط على المواقف السياسية وحدها فحسب، بل انطلق هذا العامل ليشمل الاصطفاف في المواقف والعلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، وطالت الأقارب، والأصدقاء، وزملاء العمل، والمفكرين، والمثقفين، وحتى المسؤولين السياسيين، لينشأ عنها تمزّق وتفكّك للنسيج الاجتماعي السوري.

ب – العامل الاقتصادي:

يمثّل الاقتصاد أحد العوامل الهامّة التي تشكّل دافعاً من الدوافع المحرّضة لممارسة سلوك معين على مستوى الفعل الاجتماعي، وبدون شكّ فإنّ المجتمعات التي تمارس ضدّها الحروب سيختلّ التوازن الاقتصادي فيها نتيجة الممارسات العسكرية، أو الحصار، أو الضغوط الاقتصادية، أو الاحتكار...إلخ، وبالتالي يتبع ذلك سلوكاً اجتماعياً ناتجاً عن ردّة فعل الفرد الطبيعية للحفاظ على بقائه واستمراره، لذلك تتغيّر الأهداف في العلاقات والسلوكيّات الممارسة، من أهداف بعيدة المدى يسير الفرد في تحقيقها وفقاً لخط زمني مرن وغير طارئ، إلى علاقات وسلوكيّات تحكمها اللحظة الآنيّة والرغبة بالاستمرار فقط، حيث أن "طبيعة العمل ومصدر الدخل وإمكانية الحصول على السلع فالعامل الاقتصادي له تأثيره في حجم الأسرة ومكان الإقامة وأنماط الاستهلاك، فأي تغيير في الظروف الاقتصادية أو متوسط دخل الفرد يمكن ان يؤثر في الأسرة وبنائها وأنماطها ويقول (وليام جود) أنه كلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة الممتدة" **(الصديقي، 2001م، 51)**.

يأتي العامل الاقتصادي كنتيجة أسهم في تشكّلها العامل الأول الى حدّ كبير، حيث فقد الكثير من المواطنين أعمالهم، وبيوتهم، وممتلكاتهم، وبعضاً من أفراد عائلاتهم، جرّاء إقدام المجموعات المسلحة على إرهابهم، وبثّ الذعر في نفوسهم، ودفعهم لترك كل ممتلكاتهم، أو البقاء تحت سيطرتهم ليكونوا وقوداً في حربها مع الدولة، وبالتالي بدأ المجتمع ينقسم إلى طبقتين أساسيتين ظاهرتين بشكل واضح، طبقة غنية وطبقة فقيرة، وتراجع دور الطبقة المتوسطة التي كانت تعدّ صمّام الأمان للمجتمع السوري، وممّا زاد الأمر سوءً العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، والتي أثرت على معظم أفراد المجتمع جرّاء ارتفاع المستوى المعيشي، وعدم المواءمة ما بين الدخل والإنفاق. كل ذلك جعل من العامل الاقتصادي عاملاً من العوامل التي أثّرت بشكل كبير على البناء الاجتماعي في المجتمع السوري، وكانت مفرزاته منعكسات اجتماعية أسهمت بنوع من التفكّك الاجتماعي.

ج – العامل الديني:

يعدّ العامل الديني واحداً من أهم حوامل البناءات الاجتماعية المتماسكة أو المفكّكة، والمعيار المحدّد والضابط والحاكم في هذا الأمر هو الأخلاق، لا شكّ في أن الأديان السماوية كافةً جاءت من أجل تكرّيس وتجسيد منظومات القيم والأخلاق الحميدة في المجتمعات، وهنا يطرح السؤال الآتي نفسه:

ما هي قيمة التعاليم الدينية والعبادات دون منظومات قيمية أخلاقية؟

يجسّد العامل الديني نقطة الضعف التي عانت منها أوروبا سابقاً في سلطة الكنيسة وتحكّمها في الشؤون سواءً السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، ولم تنجح أوروبا في تكريس ثقافة الانتماء إلّا بتحييد حرية الاعتقاد عن مراكز اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

اتخذت القوى الاستعمارية من نقطة الضعف هذه وسيلةً لاختراق المجتمعات العربية ككل والمجتمع السوري على وجه الخصوص، في الحرب الإرهابية الممارسة ضده، ولا شكّ في أنّ التقصير على مستوى العديد من المؤسسات والهيئات الدينية أوجد بيئة خصبة وحاضنة لأفكار وثقافات دينية دخيلة على المجتمع السوري، تقوم على التكفير وإقصاء الآخر بالفكر وبالسلاح، حيث اتخذّت الكثير من التيارات والفصائل المعارضة من العامل الديني (الإسلام) شعاراً في الفوضى والخراب الذي قامت به، **وهو بريء منها**، والغالبية منها كانت ذات نزعة متطرفة، الأمر الذي أرخى بظلاله على نمط العلاقات التي تقبلها أو تفرضها هذه الفئة حتى داخل التيار المعارض الواحد، وأسهم أيضاً في ضعف التماسك الاجتماعي.

د – رأس المال الاجتماعي (منظومة القيم الاجتماعية):

يشكّل رأس المال الاجتماعي أحد العوامل الهامّة والأساسية الحاسمة في تشكيل بناء اجتماعي متماسك أو بناء اجتماعي مفكّك، وذلك بناءً على الأرضيّة التي يقوم عليها هذا البناء الاجتماعي، والتي تتمثّل بمنظومة القيم السائدة والثقة المجتمعية سواءً بين الأفراد أنفسهم أو بين الأفراد والتنظيمات الاجتماعية السائدة في كلّ مجتمع، والعلاقات والتفاعلات القائمة بينهم **(انظر: محشي وآخرون، 2017م، 14)**.

لا شكّ في أنّ العوامل التي سبق ذكرها تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في بناء رأس مال اجتماعي بنّاء أو رأس مال اجتماعي هدّام، وبما أن أحد الأهداف التي تسعى القوى الاستعمارية لتحقيقها في الإرهاب الممارس ضد المجتمع السوري هو ضرب البنية الأساسية والحوامل التي يقوم عليها البناء الاجتماعي السوريّ، وللأسف وبناءً على ما تمّ ذكره سابقاً فقد نجحت هذه القوى في تدمير وهدم جزء كبير من رأس المال الاجتماعي السوري الإيجابيّ، مقابل بناء رأس مال اجتماعي سلبيّ يخدم مصالح هذه القوى الاستعمارية في إضعاف البنية الاجتماعية، وإحداث نوعاً من التفكّك الاجتماعي.

مظاهر التفكك الاجتماعي

لعبت العوامل السابقة دوراً كبيراً في ظهور مجموعة من المظاهر لهذا التفكّك المألوف زمن الحرب أهمها:

أ – تفكّك الأسرة (بنية ووظائف وعلاقات):

تمثل الأسرة منظمة اجتماعية تمارس نفوذاً كبيراً على أفرادها على اعتبار أن الأسرة أول منظمة تتلقى الفرد وتوفر له احتياجاته، فهي جماعة من الناس تمارس ضبطاً اجتماعياً على أفرادها، ولذلك يمكن القول بأن أبرز سمات الأسرة أنها نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأشخاص تربطهم روابط زواج، وتقوم على مقومات أساسية اقتصادية واجتماعية ودينية وقيمية وصحية مستقاة من النظم القائمة في المجتمع ينتظم أعضاؤها في مكان محدد ومعيشة واحدة، وتقوم العلاقات بين أجزائها على أساس التفاعل المتبادل القائم على تحديد الأدوار ووضوحها، وعليه فإن الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي التي تشكل سلوك أفرادها وتصبغ عليهم خصائصها وطبيعتها **(انظر: الصديقي، 2011م، 17 – 18)**.

لا شكّ في أنّ ارتفاع مستوى الأنا لدى الفرد في المجتمع السوريّ –والذي نتج عن عومل سابقة تمّ ذكرها تتعلق بالحرب الإرهابية الممارسة ضدّ المجتمع السوري–، أدّى إلى سيطرة المفاهيم والعلاقات والسلوكيّات القائمة على ردّ فعل اجتماعي قائم على سلوك غريزي، الهدف الأساسي فيه هو البقاء والاستمرار للفرد، مما أضعف من قوّة القيم والأخلاق والتعاون والإيثار، مع التأكيد على الدور الذي لعبه النزوح واللجوء، وما فرضه ذلك من تغيّر على صعيد البنية وشكل الأسرة، وزادت الضغوطات الاقتصادية من فقد جزء كبير من منظومة القيم الاجتماعية، ممّا أدى إلى تصدّع بنيان الأسرة أو المؤسسة الزوجية على وجه التحديد، الأمر الذي ينعكس بالسلب على مستقبل بنية ووظائف الأسرة والتي يصعب تلافي نتائجها في زمن قصير، إضافةً إلى شيوع القطيعة بين الأفراد، وحدوث تغيّرات لحقت بالأدوار التي يقوم بها كل عضو من أعضاء الأسرة، حيث أثّرت الحرب بشكل كبير في تغيّر أدوار أعضائها، وذلك نتيجةً لتغيّر شكل وبنية الأسرة، بسبب التحاق الذكور بالميدان للقتال، وسفر وهجرة بعضاً منهم للخارج، واختطاف الجماعات الإرهابية المسلحة لهم ...إلخ، من الممارسات التي أسهمت في تغيّر بنية وشكل الأسرة، ولقيت المرأة نفسها تلعب دور الأم والأب في آن معاً، حيث اضطرت للنزول إلى ميدان العمل، لتأمين متطلبات الحياة، والعمل في أماكن لم تعتد ان تعمل بها سابقاً، فضلاً عن الضغوط والمضايقات الاجتماعية التي تعرّضت لها كالاستغلال الجنسي، وأضعف هذا دورها في عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها، وبالتالي أثّر ذلك على منظومة القيم والعلاقات في الأسرة، وأسهم في إضعاف حالة التماسك الاجتماعي– الأسري في المجتمع السوريّ.

ب – شيوع بعض أشكال الجريمة:

"إن تحليل أبعاد الظاهرة الإجرامية في المجتمعات النامية يحتاج إلى جهد شاق وبصيرة ووعي بمجريات الأمور في ظروف تلك المجتمعات الت تمرّ بتغيرات سريعة ومتلاحقة أدت إلى حدوث كثير من التفاوتات مثل التفاوت بين القيم والسلوك والتفاوت بين التطلعات والإمكانيات المتاحة لتحقيقها والتفاوت بين الإمكانيات الشخصية لشغل الأدوار المتوقع شغلها، التفاوت بين تطلعات الدول من عمليات التنمية والقدرات الإدارية المتاحة في القطاعات المختلفة ولتي تقوم بدور أساسي لتحقيق هذه التطلعات، والتفاوتات بين فكرة الخاصة وفكرة العام والتفاوت بين الأهداف والأفعال الخاصة التي يرتبط تحقيقها بتحقيق الأهداف العامة" **(شتا، 1993م، 138)**.

"يصبح خطر الجريمة محتماً في ظروف التغيير المستمر وذلك لأن تغيير السلوك السريع بشكل يفوق سرعة تمثيل القيم المتغيرة والمحددة لهذا السلوك لا يحول بين الأفراد والسلوك الإجرامي ومن ثم يكون التفاوت بين السلوك والقيم المحددة له مصدراً مباشراً للفعل الإجرامي في المجتمعات النامية هذا فضلاً عن أثر التفاوتات الاقتصادية والشخصية المختلفة على الظاهرة الإجرامية في تلك المجتمعات والمفعمة بصور الجرائم التقليدية والحديثة" **(المرجع السابق، 139)**.

تشكّل الحروب بيئة خصبة وجاذبة للفوضى وللممارسات السلوكية الشاذّة اجتماعياً، فأيّ مجتمع يغيب فيه عنصر الضبط (الدولة والقانون) سيؤدي ذلك إلى تفاقم وازدياد في معدلات هذه السلوكيّات، مثل السرقة، والاختطاف، وتعاطي المخدرات...إلخ، وهذه الجرائم لم تكن غائبة عن خارطة الجريمة في المجتمع السوري من حيث الوجود، لكن حجم تواجدها تغيّر إلى الارتفاع الكبير والملحوظ، ممّا أصبح يشكّل خطراً يهدّد الأمن العام للمجتمع السوري، والذي كان يأتي في مراتب متقدّمة مقارنة مع بقية الدول ليس العربية وحدها، بل على مستوى العالم أيضاً، وكان الأمن والأمان السمة المميزة لسوريا، وذلك بفضل فاعليّة العنصر الضابط لهذه السلوكيّات (الدولة والقانون)، والذي بغيابه عمّت الفوضى وبات ذلك مهدداً بشكل كبير للتماسك الاجتماعي في المجتمع السوري.

ج – ارتفاع نسبة الهجرة بأشكالها المختلفة الداخلية والخارجية:

الهجرة هي عملية الحركة والانتقال لتحقيق الأغراض التي يهاجر الإنسان من أجلها، وتحدث نتيجة مجموعة من العوامل سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو السياسية، ومن الممارسات السياسية التي تدفع بالأفراد للهجرات والنزوح ضغط القوة والتهديدات والاستيلاء، حيث يؤدي التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية سواءً أكانت بشكل شرعي أو غير شرعي، ويجسد ذلك استيطان اليهود للأراضي الفلسطينية المحتلة ودخولهم في حروب مستمرة مع جيرانهم والقتل والتمثيل لآلاف السكان من عرب فلسطين دفع الملايين من الفلسطينيين إلى الهجرة إلى الخارج، كذلك حروب البوسنة وقسوة الصرب وطغيانهم والقتل الجماعي والتمثيل بالسكان دفع الآلاف من البوسنيين أن يتركوا بيوتهم وممتلكاتهم، وقتل الصرب للآلاف من المسلين الألبان في كوسوفو جعل الآلاف يتركون بيوتهم إلى العراء وإلى الغابات خوفاً م بطش الصرب، واستيلاء ألمانيا النازية على بولندا جعل الملايين من البولنديين يتركون وطنهم إلى بلاد الله الواسعة **(انظر: الفيل، 2000م، 29 – 41 – 42).**

يوازي أيّ حرب تمارس على مجتمع من المجتمعات موجات عارمة من الهجرات الجماعية، كسلوك غريزي نابع من الرغبة بالبقاء والاستمرار، وفي ظلّ الحرب الممارسة ضدّ المجتمع السوري، شهدت سوريا موجات من الهجرة سواءً أكانت (شرعية، أو غير شرعية) الأمر الذي كان له تبعاته على الوضع الداخلي، وخاصةً من الناحية الديموغرافيّة، وسيشكل عبأً كبيراً وخطراً حقيقياً في خسارة المجتمع لعناصر فاعلة ومؤثرة فيه وبخاصةً من فئة الشباب، الذين سيحملون منظومات قيمية وأفكار ومبادئ جديدة غريبةً عنها (من البلاد المستضيفة لهم)، وسيشكّلون أسراً كاملة بناءً على هذه المنظومات القيمية الجديدة الغريبة عن المجتمع السوري، مما قد يشكّل خطراً كبيراً على هويّة الأسرة السوريّة، وبالتالي على التماسك الاجتماعي ككلّ.

والسؤال المطروح هنا:

كيف سيكون وضع هؤلاء الأفراد المهاجرون بالنسبة للبناء الاجتماعي في المجتمع السوري عندما تتخلّى عنهم الدول المستضيفة وعودتهم إلى ديارهم؟

د – تدني مؤشرات التنمية في القطاع التربوي:

تعد مؤسسات التربية والتعليم مؤسسات رديفة للأسرة في تشكيل الشخصيات السلوكية للأفراد، والتربية كما هو معروف قد تكون رسمية وهي من النوع الثاني بطبيعة الحال في المجتمعات غير المتعلمة حيث لا تفترق التربية عن المنزل وفيه يتلقى الصغار بالملاحظة والاتصال المباشر تدريبهم على الطرق والمهارات العملية ومعرفتهم لعادات وتقاليد الجماعة والتربية في هذه المجتمعات لا تخلو من الرسمية مثل عمليتي التعليم والإعداد لها، والنظم الرسمية الحقة للتربية، وعليه فإن النظام التربوي في المجتمعات هو مسؤولية على الدولة وانتقلت وظائفه بشكل رسمي لمؤسسات خاضعة للإشراف والرقابة الحكومية **(انظر: الصديقي، 2001م، 117 – 118).**

لاشكّ في أنّ جزء كبير من الحرب الإرهابية على المجتمع السوريّ، كان يستهدف قطاع التربية والتعليم، الذي وصل إلى مراحل متقدّمة في سنوات ما قبل الحرب، ذلك الاستهداف حمل طابع تدميريّ للبنية التحتية للمدرسة، وفرض مناهج تعليمية (في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة لفترة من الزمن) تلغي الهويّة الوطنية، وتقوم على أفكار قائمة على الطائفية، المناطقيّة، التكفير..إلخ، كما ارتفعت مؤشرات التسرّب المدرسي إما بسبب تدمير البنية التحتية

بشكل مقصود من قبل الإرهابيين، أو الخوف من إرسال الأولاد لها بسبب استهدافهم للأطفال وهم في المدرسة أو في توقيت خروجهم منها مباشرة بقذاف الهاون والسيارات المفخخة، فارتفعت نسبة الأميّة، وازدادت معدلات عمالة الأطفال، كل ذلك أسهم في إضعاف المنظومة القيمية لجيل من الأطفال السوريّين وبات يهدّد البناء الاجتماعي وحالة التماسك الاجتماعي في المجتمع السوريّ.

هـ – خلل في منظومة القيم والأخلاق:

حيث باتت البنية النفسية للأفراد هشّة وازدادت بعض المشكلات النفسية، كما تضاءلت قيمة الإيثار من قبل البعض، لتتصدَّر «الأنا» الفردية على «نحن» الجماعية، وبالتالي ضعفت حالة التماسك والتعاضد الاجتماعي في المجتمع السوري.

و – الاستخدام الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي:

والتي شكلّت أحد أدوات القوى الاستعمارية في حربها الإرهابية على سوريا، وأخرجتها من مضمونها الإيجابي، وسخرّتها من أجل التدمير والتخريب في بنية هذا المجتمع، وأصبحت منبراً للعداوة الظاهرة التي تجسّدت في إحداث مجموعات تخريبية اتخذت من عبارات التكفير، والألفاظ البذيئة ،والتحريض الطائفي شعاراً لها، بل وأكثر من ذلك أصبحت وسيلةً لنشر التهديدات للأشخاص الموالين للدولة، والتشفي باستشهادهم بعد اغتيالهم، إضافةً إلى بثّ فيديوهات تعذيب الضحايا بشتى الوسائل والأدوات الإجرامية، والتي لا تمتّ للواقع البشري الحضاري في الألفية الثالثة بأيّ صلة وأصبحنا نشعر بأننا نعيش في عصور ما قبل الجاهلية (البربرية)، ممّا أسهم في انتشار مشاعر الحقد والكراهية، وأفقد المجتمع السوري حالة التوادّ والتماسك والتعاضد.

ز – انتشار الرذيلة والتشجيع على خرق القيم الاجتماعية المناهضة لها.

ح – سهولة انتشار الأسلحة غير المرخصة في أيدي من لا يعرف كيفية ومتى استخدامها مما أثّر على انتشار حالة الذعر بين الأفراد.

ط – انتشار ظاهرة البلطجة التي لم يعرفها المجتمع السوري والتي قويت في فترة ضعف هيبة قوة الضبط الرسمية.

ي – غابت العدالة عن أهم مكان تبرز فيه وهو القضاء وأصبح الباطل حقاً والحق باطلاً، وكما هو معلوم غياب العدالة كما يرى (ابن خلدون) أهم عامل من عوامل التفكك الاجتماعي.

ك – ارتفاع نسبتي العنوسة والطلاق أدى إلى تكاثر الانحرافات الاجتماعية كالتشرد وعمالة الأطفال والمخدرات والدعارة، والجنسية المثلية ... إلخ

ل – انتشار الفساد في أغلب مفاصل الدولة والمجتمع.

م – ضعف الانتماء الوطني بين بعض أفراد المجتمع والعودة بالانتماء إلى شكله العشائري أو القبلي.

ن – ضعفت المواطنة.

كل ما سبق من أمور، كانت كفيلة بزعزعة التماسك الاجتماعي، وأصبحت قضية الحفاظ عليه من القضايا المحورية التي يجب الالتفات إليها وإيلائها الاهتمام الكافي من قبل الدولة والأفراد، مشكلين خطاً دفاعياً واحداً لعودة التماسك للمجتمع وإنهاء حالة الاغتراب التي أصبحت تتملك عناصر المجتمع.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

تعدّ حالة التماسك الاجتماعي في المجتمعات، عمليّة تقوم على مجموعة من المحدّدات والقواعد، والأسس، التي تلعب دوراً محورياً في تقييم حالة المجتمع (مجتمع متماسك أو مجتمع مفكّك) والتي سنوضحها الدراسة كمخرجات لنتائج عن الواقع النظري المدروس في مفرداتها لعلَ أبرزها:

أ – إن التماسك الاجتماعي لا يتحقق إلا بتعاضد جميع مكونات النظام الاجتماعي، وفي إطار الحديث عن الأسرة كمكوّن رئيس للمجتمع، فهي تتكون في بادئ الأمر بزوجين اثنين، وحتى يتحقق استقرارهما، وجب أن تتوفر فيهما المودة والتفاهم والتراحم، وأن يدرك كلاً منهما حاجته للآخر، وأن يصلا إلى درجة من التكامل، وبالتالي الرضا، وإذا أعدّينا الأسرة نسقاً في المجتمع، وجب عليها: أن تدرك مسؤوليتها ودورها، في تنشئة أبنائها، وفي علاقاتها مع باقي الأسر، وفقاً لما تمليه معتقدات وأعراف المجتمع الذي تنتمي إليه، ليتحقق الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

ب – بناء الوعي الاجتماعي يكون من خلال:

1 – التعامل مع قضايا الناس، والتركيز على رأس المال الاجتماعي الإيجابي، بمحوريه (منظومة القيم ومنظومة الشبكات)، وتقديم الحلول على مستويات متعددة، سواءً على مستوى الأفراد أو المؤسسات الخاصة أو مؤسسات الدولة.

2 – التعامل مع قضايا المجتمع برؤية نقدية تهدف إلى تعزيز الإيجابي ومعالجة السلبي في المجتمع، وضرورة أن يعرف الجميع أدوارهم في معالجة هذه الاختلالات، والعيوب التي أصابت الكثير من جوانب السلوك الاجتماعي، مما شكّل خطراً على التماسك الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار على ألا يتم التوقف عند حدود الكلام ولا نكتفي بالتشخيص فقط، بل نربط القول بالعمل، وننتقل من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العلاج.

3 – إن علاج الاختلالات الاجتماعية يبدأ أولاً من الإقرار بأن الإصلاح يبدأ من الذات، وضرورة تعزيز القيم والعادات الاجتماعية الإيجابية في المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية – الأسرة – المؤسسات التربوية والتعليمة – المؤسسات الدينية – المؤسسات الإعلامية...إلخ.

4 – إعادة تنمية وتفعيل المجالس المحلية، والتركيز على العلاقات الوظيفية بين أفراد المجتمع، وتعزيز الثقة والتضامن بين أفراد الأسرة والجيران وصولاً إلى الحي كوحدة اجتماعية.

5 – يشير واقع الجمود الذي عاه المجتمع السوري من خلال مؤسساته المجتمعية خلال فترة زمنية معينة إلى واقعاً ستاتيكياً بالشكل إلا أنه ديناميكياً سلبياً بشكل غير ملحوظ تغيرت به منظومات القيم والسلوك والفعل الاجتماعي الناتج عنها.

6 – تعد منظومة الرأسمال الاجتماعي الإيجابي القيمي والأخلاقي في المجتمع السوري في المرحلة ما بعد الحرب الإرهابية منظومة هشّة وضعيفة وهذا من شأنه أن يجعل عملية التماسك الاجتماعي تبتعد عن الوجه الصحيح مقابل تنامي لمنظومة الرأسمال الاجتماعي السلبي بمنظومته القيمية السلبية، فزادت الكراهية عوضاً عن المحبة وزادت الأنانية عوضاً عن الإيثار وابتعد المجتمع عن صلة الرحم مقابل تنامي سيطرة وسائل التكنولوجيا والاتصال محلّها.

التوصيات:

تعدّ مسألة الاهتمام بعملية التماسك الاجتماعي وإعادته إلى وضعه الطبيعي الإيجابي في المجتمع السوري أمراً في غاية الأهمية لابدّ أن تتكاتف فيه كافة الجهود على مستوى المؤسسات المجتمعية

1 – المؤسسات الاجتماعية (الحكومية وغير الحكومية).

2 – المؤسسات الدينية والدعوية والإرشادية.

3 – المؤسسات السياسية بتنظيماتها المختلفة.

4 – المؤسسات الإعلامية والفنية.

5 – التنظيمات المجتمعية الأهلية.

لقد قامت معظم الدول التي مرّت بحروب، بتأسيس أجهزة رسمية تعنى بالانسجام المجتمعي، ووضعت سياسات تهتم بالحفاظ على تماسك المجتمعات بعد الحرب لابدّ لنا من الإطلاع على تجاربها في ذلك وتخرج الدراسة بمجموعة من المقترحات التي لابدّ أن تسهم في إعادة التماسك الاجتماعي في المجتمع السوري إلى وضعه الإيجابي:

1 –قيام المنظمات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية السورية بتقديم برامج في برامج دعم الأسرة سواءً على مستوى التأهيل المادي والمهني والمعنوي (النفسي – الاجتماعي).

2–طرح الوزارات والهيئات ومؤسسات المجتمع السوري الحكومية وغير الحكومية برامج للقضاء على الفقر والبطالة والعطالة، وإتاحة الفرص أمام الشباب في سوق العمل، وبرامج لتمكين المرأة وخصوصاً زوجات الشهداء والمفقودين.

3– توفير برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

4–اتخاذ المؤسسات المعنية بمكافحة التسول وعمالة الأطفال مسؤولياتها في سن القوانين والتشريعات التي تجرّم هذا السلوك وتفعيل دور الشرطة العدلية في ذلك وإعداد برامج للقضاء على عمل الأطفال والعمل على منع التسول كظاهرة كانت موجودة قبل الحرب واستفحلت بعدها.

5–وضع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فئات ذوي الاحتياجات الخاصة موضع الاهتمام سواءً في العلاج الصحي والتأهيل المهني والعلمي والعمل على إعادة دمجهم بالمجتمع خاصةً بعد أن ازدادت أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل كبير في المجتمع السوري كنتيجة لما عاناه المجتمع السوري من ويلات الحرب

6–وضع برامج سياسية لتعزيز التلاحم بين فئات المجتمع، بتوسيع المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي، والتضامن الاجتماعي وإشراك الشباب في تلك العملية.

References

A - Books:

1 - Al-Siddiqi, Salwa Othman, Family and Housing Issues from the Perspective of Social Work, The Modern University Book, Alexandria, 2001.

2 - El-Essawy, Abdel Rahman Mohamed, Interaction of Human Groups, University House, Alexandria, 2006.

3- The Elephant, Muhammad Rashid, Immigration and the Migration of Scientific Competencies, Majdalay Publishing, Amman, 2000.

4 - Rashwan, Hussein Abdel Hamid Ahmed, Social Construction of Models and Groups, University Youth Foundation, Alexandria, 2007.

5- Shata, Mr. Ali, Criminal Sociology, University Youth Foundation, Alexandria, 1993.

6- Abdel-Messih, George, Social Construction, The Corner for Printing and Publishing, Beirut, 1993.

B - Scientific Research:

8- Al-Zahrani, Ali bin Mastour and others, family cohesion ... its definition and factors for its achievement, The International Educational Journal, Jeddah, 2017.

9 - Omar, Mudar Khalil and others, The Controversial Relationship between Education, Development, and Society Progress, Arab Geographers Forum, College of Education - Yarmouk University, 2015.

10 - Aishour, Kenza, Communication and Quality of Life in the Family, Kasadi Mariah Ouargla University, Algeria, 2013.

11 - Mahshi et al., Zaki, The Impact of Conflict on Social Capital (Social Fissure in Syria), Syrian Center for Policy Research, Damascus, 2017.

12- Mohamed, Ben Halima, The Role of Religious Institutions in Framing Social Behavior, Diaa Network for Research and Studies, University of Algiers, Algeria, 2016.